الفصل الرابع
أزمة الغذاء في الوطن العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

كان الوطن العربي (Le monde arabe) حتى وقت قريب ينتج كافة احتياجاته من المواد الغذائية ويصدر جزءًا من الفائض إلى الخارج. ففي الماضي السحيق كانت الجزائر تصدّر القمح بالكاد لجميع الدول الأوروبية. وكانت مصر دولة مصدرة للقمح، وظلت تسد حاجتها من هذه السلعة الإستراتيجية حتى مطلع الستينيات.

إضافة إلى ما تقدم، كانت سوريا تعتبر منذ القديم (**أهراء روما**) أو (**سلة غذاء**) يمكن أن تلبي حاجات القارة الإفريقية والوطن العربي. وكانت العراق والمغرب وتونس من الدول الغنية بالإنتاج الزراعي (La production agricole) والغذائي وتُصدّر الكثير منه على مختلف الدول الأجنبية، فكانت ثروة الزيت والزيتون في تونس هي الأكبر في إفريقيا والوطن العربي، ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للحوم والإنتاج الحيواني حيث كان الوطن العربي حتى عقود قليلة مكتفيًا ومصدرًا.

وكان العراق يملك أكبر ثروة في العالم من النخيل والتمور، أما المغرب فكان أكبر مصدر للفواكه والحمضيات في إفريقيا والوطن العربي، ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للحوم والإنتاج الحيواني حيث كان الوطن العربي حتى عقود قليلة مكتفيًا ومصدرًا.

واستمر الوطن العربي في أدائه الاقتصادي الجيد رغم ما كابده من احتلال تركي، وبعده الاستعمار الأوروبي الذي استمر أكثر من قرن، ليسلط ثلاثة أنواع من الاستعمار التقليدي والاستيطاني في فلسطين حتى اليوم وقبلها الجزائر،

فتم تفتيت الوطن العربي (Le monde arabe) إلى دويلات وإمارات متناثرة مفككة ومجزأة ومُسخّرة لخدمة المصالح الغربية، ولن يتم كسر هذه التبعية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية إلا بالتكامل الاقتصادي العربي (La complémentalité économique arabe)[1] وبالانصياع إلى حلم الشعب العربي وهو الوحدة العربية الشاملة، لأنه بدون ذلك لن تقوم للعرب قائمة ووجودهم مهدد بالفناء والإبادة والمثال الحي في ذلك العراق.

وقد بدأت مقدمات **الفجوة الغذائية** في الوطن العربي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية حتى انصرفت الجهود إلى مشروعات التصنيع على حساب الاستثمار الزراعي، والاهتمام بالريف والفلاحين، وتطبيق سياسة إصلاح زراعي فاشلة أدت إلى إضعاف الإنتاجية وتقسيم الملكيات الزراعية إلى وحدات صغيرة. ورافق ذلك تطورين لافتين أولاهما تحسين المستوى المعيشي الذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، وثانيهما ارتفاع مستوى المداخيل بفعل الثروة النفطية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغذاء.

نسب التغير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية
1995 – 2005 و 2005

(نسب مئوية)

السلعة	2005-1995	2005	السلعة	2005-1995	2005
الحبوب والدقيق	4.4	7.9	الفاكهة	30.0	16.0
القمح والدقيق	4.2	2.5 -	اللحوم	9.6	22.5
البطاطس	0.1 -	11.3 -	الألبان	2.5	0.9
السكر	0.6	4.1	البيض	3.6 -	34.2
الزيوت والشحوم	4.0	6.8 -	الأسماك	0.2 -	1.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي... في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، تحت الطبع.

وقد بقي الوطن العربي منطقة ذات وفرة غذائية ومصدرًا للغذاء بشكل عام حتى أواخر الخمسينيات حيث كان ما ينتجه من الغذاء يفيض عن حاجاته الاستهلاكية بشكل عام. إلا أن الوضع لم يلبث أن تغير اعتبارًا من أوائل الستينيات حيث أصبح الوطن العربي منطقة مهددة بالعجز الغذائي.

ويعيش الوطن العربي (Le monde arabe)، اليوم، حالة عجز غذائي تزدادا حدّها يوما بعد يوم، حتى أنه بالكاد أصبح أكبر منطقة عجز غذائي في العالم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتدارك العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان، فيُضعف أرصدتها من العملة الصعبة وأيضا يعزز مديونيتها، وبالتالي، سقوطها في أحضان التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد تطورت **الأزمة الغذائية** في الدول العربية تبعا لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية. وهناك شبه إجماع على أزمة الغذاء في الوطن العربي قد وصلت إلى حالة حرجة تتجلى في ارتفاع الخط البياني والاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وكلنا يتذكر ظاهرة "**طوابير**" الخبز في مصر سنة (٢٠٠٨م) والوقوف ساعات طويلة أمام الأفران، وما صاحب ذلك من مشاحنات دموية أودت بحياة مواطنين مصريين في سبيل الحصول على رغيف الخبز، ليختلط المجاز بالواقع المأساوي، لدرجة استصدار فتاوى تؤكد أن الأشخاص الذي يسقطون

قتلى في ساحات النضال أمام المخابز، وأثناء وقوفهم في الطابور للحصول على الخبز المدعّم هم من الشهداء.[1]

مظاهرة بسبب أزمة الغلاء وتدني الأجور (الجزيرة. نت)

وفي المغرب وتونس، أيضا، كان رغيف الخبز وراء الانتفاضات الشعبية المتتالية التي قُمعت بشدة، فتونس مثلا، تعرض اقتصادها في سنة (١٩٨٣م) لهزة عنيفة، إذ انخفض إنتاج الحبوب بنسبة (٢٧%) ومحصول الزيتون (٣١%)، مما أدى بالسلطات إلى التدخل وكبح جماع المتزايد في الحساب الجاري، وتقليص كلفة واردات البلاد من القمح لتعويض النقص الحاصل في الناتج المحلي، عن طريق رفع الدعم عن أسعار الخبز ومنتجات القمح، الأمر الذي فجّر المظاهرات

---

[1] الحرية، العدد ١١٩٠، ٢٠٠٨/٦/١٤.

التي انتشرت في شهر جانفي سنة (١٩٨٤م)، غير أن تراجع الحكومة، في حينه، عن قرار رفع الدعم في مرحلة أولى، تحت ضغط رجل الشارع، والاستعاضة عن ذلك بعرض ضرائب مرتفعة على منتجات النفط والتبغ والسلع الكمالية وضريبة المغادرة، لم يمنعها في مرحلة لاحقة في زيادة أسعار الخبز والطحين بين (١٠%) و(١٢%) في شهر يوليو سنة (١٩٨٥م).[١]

وفي الجزائر، استنادًا إلى معطيات المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع للجمارك في الجزائر، فإن الفاتورة الغذائية قد تصل سقف (٨) مليارات دولار مع نهاية سنة (٢٠٠٨م). ورغم تراجع أسعار الحبوب والسكر والحديد في السوق الدولية بسبب تراجع أسعار قيمة الأورو مقابل الدولار، إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسن القدرة الشرائية للمواطن.

وإذا كانت الفاتورة الغذائية في الجزائر[٢] بتعداد سكانها (٣٥) مليون نسمة، تُسدّد في مجملها من عائدات المحروقات، إلا أن أي صدمة بترولية في المستقبل – لا قدر الله– قد تجعلنا عاجزين عن تلبية الحاجات الاجتماعية، خاصة إذا عرفنا أن الزراعة العالمية تواجه ثلاثة أهداف تنافسية[٣]:

- ضمان التغذية،
- إنتاج المحروقات،

---

[١] الوحدة، ص٧٧، مرجع سبق ذكره.

[٢] حسب الإحصاء العام للسكان في الفترة ما بين ١٩٩٨– ٢٠٠٨ فقد بلغ عدد السكان ٣٥ مليون نسمة، وبلغ معدل نمو السكان ١،٧٢%.

[٣] عبد المجيد بوزيدي: التبعية الغذائية تهديد حقيقي للجزائر، الشروق (صحيفة جزائرية)، ٢٠٠٨/٠٢/٢٨، العدد ٢٢٣٦.

- حماية التنوع البيئي.

معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك
2006 -2000

(نسب مئوية)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأردن	0.7	1.8	1.8	1.6	3.4	3.5	6.3
الإمارات	3.1	2.8	2.9	3.1	5.0	6.2	10.0
البحرين	-0.7	-1.2	-0.5	1.7	2.3	2.6	2.1
تونس	0.0	2.0	2.6	2.8-	3.6	2.0	4.5
الجزائر	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5
جيبوتي	-2.9	2.4	1.5	2.1	3.1	3.1	3.6
السعودية	-1.1	-1.1	0.6	0.2	0.3	1.1	1.8
السودان	8.0	6.8	7.8	8.6	7.4	6.1	15.1
سورية	-0.6	3.0	1.0	4.8	4.1	7.4	10.0
عُمان	-1.2	-0.8	-0.3	0.2	0.7	1.9	3.2
قطر	1.7	1.5	0.2	2.3	6.8	8.8	11.8
الكويت	1.8	1.3	0.9	1.0	1.3	4.1	3.1
لبنان	0.0	0.0	1.8	1.3	3.0	0.0	5.6
ليبيا	-2.9	-9.2	-9.5	-2.1	-2.2	2.0	3.5
مصر	2.3	2.5	3.0	5.5	17.3	3.1	12.4
المغرب	1.9	1.9	2.8	1.2	1.5	1.0	2.1
موريتانيا	6.8	7.7	5.3	4.6	10.4	12.1	6.5
اليمن	4.6	11.9	12.2	10.8	12.5	11.4	18.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

يحصل هذا في الوقت الذي يعرف الجميع أن الوطن العربي يمتلك من الأراضي والبحار ومن الأموال ما يمكّنه من الوصول إلى **الاكتفاء الذاتي**، بل والتصدير إلى الخارج. لكن حالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الاستراتيجي التكاملي على المستوى القومي، زد على ذلك الخلافات التي تذكيها القوى الخارجية والداخلية بين العرب جعلت الإمكانات العربية يستفيد منها الآخرون بطريقة تسعفهم على تحويلها وبيعها إلى العرب بأثمان عالية.

فالمغرب مثلا يضطر إلى تصدير بعض مواده الغذائية في شكل خضار بهدف جلب العملة الصعبة، ولكنه يؤدي في نهاية المطاف أكثر مما يحصل عليه ثمنا لاستيراد مواد غذائية مصنعة.

لقد اتسعت **الفجوة الغذائية** في العالم العربي، حتى لدى تلك الغنية، ففي دول مجلس التعاون الخليجي، مثلا، اتسعت الفجوة الغذائية بين سنتي (٢٠٠١م) و(٢٠٠٦م) من (٨,٩٨٥) بليون دولار إلى (١٢,٢٣١) بليون دولار، وحسب الأمانة العامة لاتحاد غرف دول المجلس، فقد باتت قضية الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) على رأس سلم الأولويات، إن في إطار دول المجلس ككل، أم داخل كل دولة على حدة، بهدف وضع حلول ملائمة تحد من الآثار السلبية، اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا للفجوة الغذائية، حيث بات يطلق على عالمنا العربي، أنه يأكل مما لا ينتج، ويستهلك مما لا يصنع، مستفيدا فقط مما يصنع الآخرون، وهذا ما يجعله معتمدا، وبشكل كلي في حل أزماته ومشاكله، مع الآخرين بنمو شبه كامل.[1]

---

[1] الحرية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الأول

الاستهلاك العربي من الغذاء

بداية، وللوقوف على الأسباب التي أدت بالدول العربية إلى ما تعانيه اليوم من أزمة غذائية خانقة، علينا التمييز بين جانبين رئيسيين لهذه الأزمة، ومن ثم بين مجموعتين رئيسيتين من العوامل، أولهما جانب **الاستهلاك**، وثانيهما **الإنتاج**.

فالجانب الأول يتضمن العوامل المسئولة عن استهلاك الشعوب العربية من الغذاء، ومدى مسؤولية هذه العوامل عن الأزمة الغذائية. أما الجانب الثاني فيختص بالعوامل المؤثرة على إنتاج الغذاء في الدول العربية، وبيان دورها في نقص الإنتاج العربي من الغذاء، وبالتالي، مدى مسؤوليتها عن تلك الأزمة.

ويعدّ التزايد السكاني المذهل الذي عرفه في الوطن العربي في العقود الماضية من العوامل التي أدت إلى أزمة الغذاء في الوطن العربي، فمعدل الزيادة السكانية في الوطن العربي (Le monde arabe) لايقل عن (٣%) وهو معدل سريع إذا ما قورن بالمعدل العالمي الذي يبلغ حوالي (١، ٩%). إذ يقدر عدد سكان الدول العربية سنة (٢٠٠٦م) بحوالي (٣١٨) نسمة.[1] وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي (La production agricole)، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء وساهم في خلق الأزمة الغذائية.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧.

في المقابل، لانستطيع المطالبة بالحد من الزيادة السكانية بصفة عامة في أقطار الوطن العربي (Le monde arabe)، فهناك أقطار عربية تعاني من حالة (**خفة السكان**) أي أن عدد سكانها أقل من العدد المطلوب لاستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الكامل والأمثل، وهو ما يدفعها إلى العمل على زيادة السكان. وبالمقابل أيضًا، يتعين تنظيم الزيادة السكانية في حال الدول العربية التي تعاني من (**اكتظاظ السكان**)، أي التي تعاني من كثافة سكانية لاتتناسب ومواردها المتاحة.

وإذا كان المستوى الغذائي يقاس بمقدارما يخص الفرد من سعرات حرارية في اليوم، فمن المعلوم أن كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان تتفاوت بحسب المناطق التي يعيش فيها، وحسب فصول السنة، وسن الإنسان ونوعه ذكرا أو أنثى، ونوع العمل الذي يمارسه، وغير ذلك من أمور.[1]

وباستعراض نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الأقطار العربية تم تقسيم الدول العربية – بحسب السعرات الحرارية التي يحصل عليها كل من السكان في المتوسط – إلى ثلاثة مستويات:

- **المستوى المرتفع**، وهو الذي يفوق المعدل العالمي، ويشمل الأقطار: الإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية وسوريا ومصر وليبيا،
- **المستوى العالمي**، ويشمل الأقطار: المغرب والجزائر وتونس والعراق والأردن،

[1] د. سامي السيد حنفي، مرجع سبق ذكره.

- **المستوى المنخفض**، ويشمل الأقطار: السودان والصومال وموريتانيا واليمن.

وقد تم تقسيم الأقطار العربية على النحو السابق، باعتبار أن المعدل العالمي للمستوى الغذائي هو (٢٦٦٥) سعرًا حراريًا. في حين أن نصيب الفرد من السعرات الحرارية في أمريكا الشمالية يبلغ حوالي نحو (٣٦٢٥) سعرًا حراريًا، وفي أوروبا الغربية (٣٤٢٤) سعرًا حراريًا، وفي الاتحاد السوفييتي – قبل تفككه – (٤٣٢٦) سعرًا حراريًا.

الناتج الزراعي في الدول العربية
بالأسعار الجارية 1995 و2001-2006

	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي% 2006-95	معدل النمو % 2006
الناتج الزراعي (مليون دولار)	45,187	58,327	57,500	62,339	66,938	69,936	79,274	5.2	13.4
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.5	8.8	8.5	8.3	7.5	6.4	6.2		
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	168	212	204	217	227	232	257		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م

المبحث الثاني

الإنتاج العربي من الغذاء

يرجع انخفاض مستوى الإنتاج من الغذاء في الدول العربية إلى عاملين رئيسيين: **أولهم** هو ضيق الرقعة الأرضية المزروعة، والعامل **الثاني** هو انخفاض مستويات الإنتاجية للموارد الزراعية. ورغم الإمكانات الطبيعية الهائلة التي يحظى بها الوطن العربي من مساحة قابلة للزراعة تبلغ حوالي (١٩٧) مليون هكتار، فإن الوطن العربي (Le monde arabe) لم يفلح بعد في إشباع حاجيات مواطنيه من إنتاج أراضيه. فقد أدى شح الموارد المائية وسوء استغلالها والانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية ممّا عمّق مشكلة الغذاء.

كما أن الدارس لمستويات الإنتاجية للموارد الزراعية في البلدان العربية يخرج باستنتاجين رئيسيين :

- أولهما وجود تفاوت كبير بين مستويات الإنتاجية لمحصول ما، إما داخل البلد الواحد بين المناطق المختلفة أو بين الأفكار العربية وبعضها البعض،
- وثانيهما أن مستوى إنتاجية الموارد الزراعية العربية بصورة عامة دون مستوى الحدود الممكنة.

ويُعزى تدني الإنتاج الزراعي في الوطن العربي إلى العوامل التالية:

- تدني التقنيات إذا ما قيست بالمعدلات العالمية الأخرى،

- شح الموارد المائية وضعف كفاءة استعمالها، فالبلدان العربية – باستثناء – مصر والعراق– إلى موارد المياه التي تكفي لري الأراضي الزراعية المتوافرة،
- تتصف الأمطار في معظم الأقطار العربية بالتذبذب من سنة لأخرى ومن فترة لأخرى خلال الموسم الواحد، مما أدى إلى عدم استقرار مستويات الإنتاجية، وبخاصة في دول مثل: السودان والمغرب وسوريا والأردن. وتتمثل المصادر المائية الأخرى– بخلاف الأمطار – في المياه الجوفية ومياه الأنهار والعيون، وهي محدودة في الوطن العربي (Le monde arabe)[1].
- التصحر، ويعتبر من أهم الأخطار التي تواجه الزراعة العربية في وقتنا الحاضر، ويساهم في زيادة أزمة الغذاء وتعرض الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) العربي إلى الخطر. والتصحّر[2] هو زحف الصحراء وتقدمها نحو الأراضي الزراعية وشيوع المظاهر الصحراوية في هذه المناطق الزراعية.

إلى جانب هذه المعوقات، هناك مهددات طبيعية تتمثل في المناخ والتربة. فالبلدان العربية تقع في نطاق المناطق الحارة وشبه الحارة، ومعظم أراضي الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة– حيث تغطي الصحارى نحو

---

[1] لمزيد من التوسع في موضوع المياه، أنظر مؤلفنا: الأمن المائي العربي، مرجع سبق ذكره.

[2] للتوسع في الموضوع، أنظر مؤلفنا التصحر..ظاهرة طبيعية أم بشرية؟، طبع دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، سنة ٢٠٠٢م، الجزائر.

(٧٠%) من المساحة- كما أن تربة الوطن العـــربي (Le monde arabe) مـــن النوع الصحراوي الفقير، حيث تشكو نقصًا في النيتروجين والفسفور، ولذلك فهي في حاجة دائمة إلى هذه الأسمدة. زيادة على ذلك أن التربة العربية رقيقـــة ولا يزيد سمكها عن (٩٠سم)، مما يجعلها غير قادرة على الاحتفـــاظ بالرطوبـــة الكافية بنمو المحاصيل على مدار السنة.

الجوع..نتيجة طبيعية للنهب الاستعماري (FAO.ORG)

المبحث الثالث

أبعاد الأزمة الغذائية

برزت الأزمة الغذائية في الوطن العربي مع بداية السبعينيات، حتى أصبحت في وقتنا الحاضر من أخطر المعضلات التي تواجهها الدول العربية، بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة، ذلك أن العالم العربي كما قلنا يستورد بالكاد معظم حاجاته من السلع والمواد الاستهلاكية من خارج حدوده، لأسباب باتت لاتخفى على أحد لتبلغ الفجوة الغذائية حوالي (١٤) مليار دولار.

ويرصد الخبراء أن أزمة الغذاء لم تقتصر على الدول العربية ذات الكثافة السكانية والفقيرة مثل: مصر، بل طالت دولا غنية، مثل: السعودية، التي تأثرت فيها على الرغم من وجود تجربة متميزة لديها في زراعة الحبوب، أوصلتها إلى حد الاكتفاء الذاتي من القمح، بينما ستضطر إلى استيراد كامل احتياجاتها السنوية من (٢، ٥) مليون طن، بحلول سنة (٢٠١٦م) بموجب خطة لتوفير المياه، وهو ما أدى إلى إثارة الجدل أيهما أولى الماء أو القمح؟ خاصة إذا علمنا أن السعودية ليس لديها أنهار أو بحيرات وتندر فيها الأمطار.

ونفس العجز طال دولاً عربية أخرى مثل: الجزائر والأردن وسوريا واليمن وموريتانيا والعراق والمغرب وتونس. فالأردن تحول من مُصدّر للقمح في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى مستورد له مثل السياسات

الزراعية المعتمدة والتي وصلت إلى أن إنتاج القمح لايغطي سوى (١٠%) من حاجة الأردن[1].

كما يُعدّ الجفاف أكبر سبب طبيعي لحالات نقص الأغذية الشديدة في البلدان النامية، كما الفيضانات سببًا رئيسيا آخر لحالات الطوارئ الغذائية، وبالتالي، فإنه كلما زاد تغير المناخ من تقلب تساقط الأمطار وتكرر وقوع الأحداث القاسية الناجمة عن الطقس كانت النتيجة الحتمية لذلك هي إعاقة **الأمن الغذائي.**

غير أن آثار تغير المناخ لن تكون متساوية على البلدان والأقاليم، حيث يتوقع أن تكسب الصين، التي يعاني نحو (١٤٠) مليون نسمة فيها نقص الغذاء، أكثر من (١٠٠) مليون طن من إنتاج الحبوب، بينما يتوقع أن تفقد الهند، التي يعاني نحو (٢٠٠) مليون من سكانها نقص الغذاء، أكثر من (٣٠) مليون طن من الحبوب، كما يتوقع أن تفقد موزمبيق نحو (٢٥%) من قدرتها على الإنتاج الزراعي، في حين هناك تقديرات تؤكد أن أمريكا الشمالية ستكتسب من (٣%) إلى (١٣%) من قيمة الزراعة نتيجة لتغير المناخ.

---

[1] الحرية، (مجلة فلسطينية)، العدد ١١٩٠، ٢٠٠٨/٦/٨.

الأثر المقدر لتغير المناخ على الناتج الزراعي المحلي الإجمالي وإنتاج الحبوب في العام ٢٠٨٠

الإقليم	النسبة المئوية للتغيير في الناتج الزراعي المحلي الإجمالي	النسبة المئوية للتغيير في إنتاج الحبوب
العالم	+١.٥	-١.٤
العالم المتقدم	-٠.٥	+٢.٨
أمريكا الشمالية	+٧.٥	+١.٣
أوربا	-١٤.٧	-٣.٤
العالم النامي	-١.٩	-٠.٦
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	-٤.٩	-٠.٦
آسيا	-٤.٣	-٨.٦
أمريكا اللاتينية	+٣.٧	+١٥.٩
التغير في أسعار السوق العالمية	جميع المحاصيل: +١٠.٥	الحبوب: +١٩.٥

المصدر: العربي (مجلة كويتية)، العدد ٦٠١ – ديسمبر ٢٠٠٨، نقلاً عن المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية.

ويمكن قياس مؤشرات الأزمة الغذائية هذه بحجم وتطور **الفجوة الغذائيـــة** ودرجة **الاكتفاء الذاتي**.

المطلب الأول

الفجوة الغذائية

تتسم الفجوة الغذائية في الوطن العربي بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى بفعل التغير في الإنتاج الزراعي (La production agricole) والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وأصبح الوطن العربي (Le monde arabe) يعاني من فجوة غذائية حادة يتزايد خطها البياني المرتفع باستمرار منذ بداية التسعينيات وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئًا يثقل كاهل معظم الموازنات المالية لمعظم الدول العربية، ويستنزف جزءًا لايستهان به من الدخل القومي العربي الذي يذهب نحو الأسواق العالمية لسد الاحتياجات المتزايدة للسكان في الوطن العربي.

أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات

(2006-2001)

(مليار دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدول المتقدمـــــــــة	**213.0-**	**229.0-**	**220.6**	**255.2-**	**473.4-**	**563.2-**
الولايـــات المتحـــدة	389.0-	472.4-	527.5-	665.3-	791.5-	856.7-
منطقـــة اليـــورو	3.2	42.2	35.5	97.5	8.1	29.1-
اليابـــــــان	87.8	112.6	136.2	172.1	165.7	170.4
دول متقدمـــة أخـرى *	85.0	88.7	135.1	140.6	144.3	152.2
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	**48.1**	**55.5**	**80.0**	**83.9**	**79.9**	**87.0**
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الاخرى	**39.4**	**77.3**	**147.6**	**212.6**	**428.0**	**544.2**
أفريقيـــــــا	0.5	7.5-	2.2-	0.6	14.6	19.9
وسط وشرق أوروبا	16.0-	24.0-	35.8-	58.6	63.2-	88.9-
رابطة الدول المستقلة	33.1	30.2	36.0	62.6	87.7	99.0
الدول النامية الآسيوية	36.6	64.6	87.5	88.5	165.2	253.1
الشرق الأوسط	39.2	30.0	59.5	99.2	189.0	212.4
نصف الكرة الغربي	53.9-	16.1-	7.7	20.4	34.6	48.7

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق الدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية، يـــأتي في مقدمتـــها القمح الذي يحتل صدارة السلع الغذائية المستوردة، وتمثـــل نســـبة الـــواردات الغذائية حوالي (٥٠%) من الواردات الغذائية، أي ما يعادل (٦) مليارات دولار سنة (١٩٩٩م). كما يستورد الوطن العربي ثلثي احتياجاته من السكر وأكثر من نصف احتياجاته من الزيوت والشحوم، وحوالي ثلث متطلباتـــه مـــن اللـــبن والبقوليات. وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه حوالي (١٠٠%) مما يسمح بإنتاج فائض للتصدير بالنسبة للأسماك.

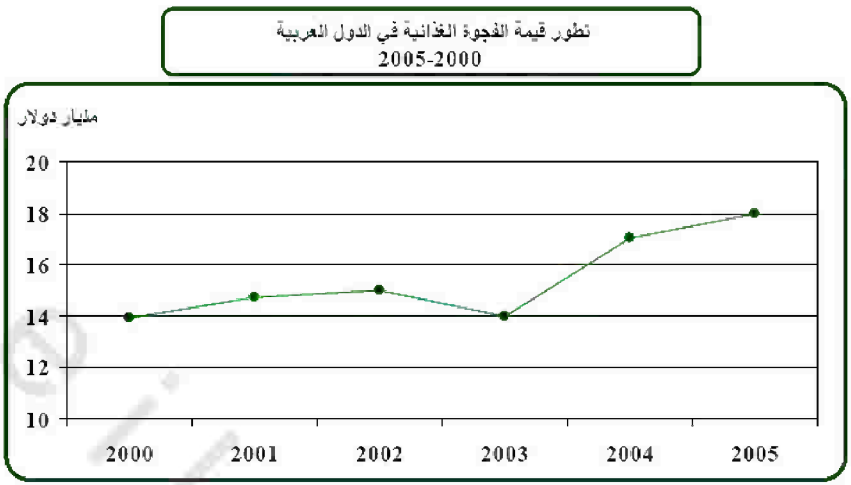

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

المطلب الثاني

الاكتفاء الذاتي

تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من الغذاء وأصبحت شديدة التدني، حتى اعتبرت المنطقة العربية، من أكثر مناطق العالم استيراداً للغذاء بشتى أنواعه، ويتضح من الجدول السابق مدى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من أهم السلع الغذائية مثل الحبوب. وهناك عجز من معظم السلع الغذائية في الوطن العربي (Le monde arabe) باستثناء الأسماك والخضر والفواكه وبدرجة أقل البطاطس والبيض.

إن اهتزاز معدلات الاكتفاء الذاتي أصبح يمثل خطراً على الأمن الغذائي الذي يشكل بدوره أحد المقومات الأساسية للأمن القومي العربي من منظوره الاقتصادي. فالأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) يعني في نهاية المطاف

قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من الخارج، ليس هـــو تحقيـــق الاكتفاء الذاتي، وإنما يتعدّاه إلى تأمين مصادر الحصول على الغـــذاء محليًـــا أو دوليًا.

إن أسباب انهيار الاكتفاء الغذائي في الوطن العربي (Le monde arabe) لا ترجع إلى ارتفاع معدلات التزايد السكاني، بل ترجع في الواقع إلى فشل النظم العربية في زيادة معدلات إنتاج الغذاء بما يساوي معدلات زيادة الســـكان، إن المنطق العربي يعيش يوما بيوم، دون حساب لأيام المستقبل، وهو أمر يُفترض أن كل الدول والحكومات العربية تقدّره مسبقًا وتخطط له.

وبالتالي، فالإشكالية الغذائية في الوطن العربي ليس سببها النمو الديمغرافي بل بفعل إهمال الإنسان العربي، من استغلال وزراعة الأرض، دون أن ننسى أن أهم عناصر الإشكالية الراهنة التجزئة القطرية والإقليمية التي أوجدت هيكلية ســـيئة للتوزيع، جعلت الحكومات العربية تبحث عن اكتفائها الذاتي داخـــل الواقـــع المجزأ، أو تسعى لتحقيق أمنها بشكل منعزل عن المجموع وهو مطلب مستحيل، فالكيان العربي وحدة جغرافية وبيئية يتمتع بتنـــوع في المناخـــات والبيئـــات والثروات وتضافرها كفيل بإشباع حاجات الوطن العربي.

المطلب الثالث

أسباب أزمة الغذاء

يتفق الباحثون العرب أن أزمة الغذاء تعود إلى أسباب مشتركة، في مقدمتها تلك التي تتعلق باقتصاديات الزراعة حصرًا كطبيعة الملكية الزراعية وتوزعها، وتخلّف القطاع الزراعي برمته، وضعف الحوافز للفلاحين، إلى جانب التصحر. وهناك أسباب اقتصادية كضآلة الاستثمارات في قطاع الزراعة والغذاء، ونمو الصناعة على حساب الزراعة، وعدم الاهتمام بتحسين الحياة في الريف وحياة الفلاحين، إضافة إلى تدني إنتاجية الموارد بشكل لا يتناسب وإمكانيات هذه الموارد.

زيادة على ما ذكرنا، هناك أسباب حضارية كانتشار الأمية في الوطن العربي (Le monde arabe) وفي القطاعين الريفي والزراعي بالخصوص، وغياب أو محدودية استخدام الوسائل والأساليب العلمية في الزراعة وتربية الحيوانات والإنتاج الغذائي. وهناك أسباب سياسية كفشل خطط التنمية والإصلاح الزراعي، وغياب التخطيط القومي في مواجهة المشكلة الغذائية، وضعف التبادل التجاري العربي، وعدم استثمار الثروة النفطية عربيًا في سبيل تنمية زراعية، وسد الفجوة الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) العربي والتكامل الاقتصادي، وغياب مشروعات التكامل القومية الثنائية حتى بين مجموعات أو بعض الدول العربية المتجاورة كالسودان ومصر أو سوريا والعراق والأردن مثلاً، أو دول المغرب العربي أو دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

أداء التجارة البينية العربية
2006-2002

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2002	2003	2004	2005	2006 [2]	2002	2003	2004	2005	2006 [2]
التجارة البينية العربية [1]	20.9	24.5	35.2	44.3	54.0	20.4	17.1	43.9	25.8	21.8
الصادرات البينية العربية	20.9	25.4	36.2	44.1	55.4	24.1	21.2	42.8	21.6	25.8
الواردات البينية العربية	20.9	23.6	34.3	44.5	52.5	16.7	13.1	45.0	30.0	17.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

صحيح أن هناك مؤشرات حادة للتعاون بين الدول العربية، لكن تنفيذ إمكانيات هذا التعاون ظلت أقل كثيرًا من الإمكانات والضرورات والطموحات، ولا تزال العوامل السياسية القطرية تُدمّر المصالح القومية بين الشعوب العربية، فالحدود تُغلق، والعلاقات تُقطع، والمشاريع تتوقف بمجرد حدوث أي عارض بين النظم أو القادة.

أيضًا، من مظاهر أزمة الغذاء في الوطن العربي (Le monde arabe) هو أن كل الاقتصاديات العربية هي في الواقع اقتصاديات مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا يعني أنها تخضع لشروط عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تحكم طريقة سير العمل في النظام الرأسمالي، ولكن هناك فرق بين طريقة عمل القوانين الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الصناعية وبين طريقة عملها في البلدان المتخلفة ومنها الدول العربية.